

زيادة تعاونها في الشؤون ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في المجالات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية؛

٢ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام؛

٣ - تحث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مواصلة زيادة وتكثيف ما تقوم به من أنشطة تنسيق ودعم متبادل مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٤ - تحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز وزيادة ما يقدمه من دعم إلى البرامج التي تنفذها الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بما في ذلك إقرار مشروع إقليمي جديد في إطار دورة برمجته الخامسة، يوجّه نحو تحقيق التكامل مع أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٥ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على مواصلة وتكثيف دعمها لأنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتعاونها معها؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يعمدا، في الوقت المناسب، إلى تقييم تنفيذ الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الموقع مؤخراً، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

١٣/٤٦ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي^(٢٣)،

وإذ تأخذ في الاعتبار رغبة المنظمين في زيادة توثيق التعاون فيما بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

٥ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والأربعين، ثم كل سنتين بعد ذلك، بنداً بعنواناً "جامعة السلم".

الجلسة العامة ٣٦

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

١٢/٤٦ - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥/٤٥ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية^(٢٤)،

وإذ ترحب بالتوقيع في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي اتفق فيه الطرفان على تعزيز وزيادة التعاون بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كل في نطاق اختصاصه ووفقاً لنظامه الأساسي،

وإذ ترى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أقامت مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية علاقات وثيقة أتاحت تحسين التنسيق المرضي لأنشطتهما خلال السنة الأخيرة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد نفذت عدة برامج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميادين ذات أولوية من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تضطلع بأنشطة مشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية،

١ - تعرب عن ارتياحها للتوقيع على الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي يستهدف

٣ - تلاحظ مع الارتياح المشاركة النشطة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٤ - تطلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية ، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وحقوق الإنسان الأساسية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

٥ - تشجع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي ، لاسيما عن طريق التفاوض على اتفاقات التعاون ، وتدعوها إلى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات بين مراكز التنسيق فيما يتعلق بالتعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ؛

٦ - توصي بأن يتم تنظيم اجتماع عام بين ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة ، في عام ١٩٩٢ ، ويحدد موعده ومكانه فيما بعد عن طريق المشاورات مع المنظمات المعنية ؛

٧ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما الوكالات الرئيسية ، على زيادة أشكال المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما ؛

٨ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

٩ - تطلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تعمل على إجراء مشاورات بصورة منتظمة بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، تركز على تنفيذ البرامج والمشاريع وأعمال المتابعة ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، تشجيع عقد اجتماعات قطاعية بشأن مجالات التعاون ذات الأولوية ، أي مجالات البيئة ، والإغاثة في حالات الكوارث ، والعلم والتكنولوجيا ، حسبما أوصى بذلك اجتماعاً عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ لمراكز التنسيق التابعة للمنظمتين ، بما في ذلك متابعة الاجتماع القطاعي المعني بتنمية الموارد البشرية المعقود في الرباط في نيسان/أبريل ١٩٩١ ؛

وإذ تشير إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع الأنشطة المبذولة عن طريق التعاون الإقليمي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

وإذ تلاحظ تعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الاجتماع القطاعي الأول المعقود بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة المعني بتنمية الموارد البشرية : التعليم والتدريب الأساسيان ، الذي عقد في الرباط في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩١^(٢٤) .

وإذ تلاحظ أيضاً التقدم المشجع المحرز في مجالات التعاون السبعة ذات الأولوية ، وكذلك في تحديد مجالات التعاون الأخرى ، واقتناعاً منها بأن تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ، يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

وإذ تلاحظ مع التقدير تصميم المنظمتين على مواصلة تعزيز التعاون القائم بينهما عن طريق وضع مقترحات معينة في مجالات محددة من مجالات التعاون ذات الأولوية ،

وإذ تدرك الحاجة المستمرة إلى إقامة تعاون أوثق بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في تنفيذ المقترحات التي اعتمدت في الاجتماع التنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في المنظمتين ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٤/٣٧ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، و ٤/٣٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، و ٧/٣٩ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و ٤/٤٠ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، و ٣/٤١ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، و ٤/٤٢ المؤرخ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، و ٢/٤٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، و ٨/٤٤ المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، و ٩/٤٥ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام^(٢٣) ؛

٢ - تحيط علماً بنتائج وتوصيات الاجتماع القطاعي المعني بتنمية الموارد البشرية : التعليم والتدريب الأساسيان^(٢٤) ؛

العام^(٢٦) ولما قام به الأمين العام من إطلاق اسم "رسل للسلام" على عدد من المنظمات والمدن لمساهمتها الإيجابية في تعزيز السلم من خلال تعاونها الثابت مع الأمم المتحدة؛

٣ - ترحب مع التقدير بالدور الهام الذي تؤديه وحدة دراسات السلم في إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن التابعة للأمانة العامة، في تعزيز السلم، مشجعة الأنشطة وتبادل المعلومات بشأن المواضيع المتصلة بالسلم فيما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمدن في جميع أنحاء العالم، ومستحثة العمل على تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة من أجل السلم؛

٤ - تشيد بالتحويلات الهامة والسلمية التي حدثت في العديد من بلدان العالم في سبيل تحقيق تغييرات سياسية واجتماعية إلى أنظمة حكم أكثر ديمقراطية؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتعليمية على جميع المستويات، وكذلك الأفراد، إلى مواصلة جهودهم من أجل مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز السلم في العالم؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات المعنية إلى إبلاغه بما تقوم به من أنشطة ومبادرات تحقيقاً لتلك الغاية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً في إطار البند المعنون "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم".

الجلسة العامة ٣٨

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

١٥/٤٦ - مساهمة معهد ديناميات الشرق - الغرب في برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك ما يجري حالياً في كثير من البلدان من انتقال سلمي إلى نظم أكثر ديمقراطية،

وإذ ترى أن مهمة تيسير جهود المجتمعات في هذا الانتقال ينبغي أن تظل داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي أمران أساسيان لصيانة السلم والاستقرار في العالم،

وإذ تؤيد بالتالي ضرورة تقوية الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيما بين جميع بلدان ومناطق العالم عن طريق تعزيز مزيد من الاتصالات والمبادلات والمشاركة في الخبرة والمعرفة التقنية،

١١ - تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعرب عن أملها في أن يواصل تدعيم آليات التعاون بين المنظمتين؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

١٤/٤٦ - برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١/٤٤ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ بشأن منجزات السنة الدولية للسلم،

وإذ تقر بأن السنة الدولية للسلم قد تمخضت عن أنشطة وبرامج عديدة وهامة لتعزيز السلم في العالم،

وإذ تقر أيضاً بأن القرار ١١/٤٤ استحث اهتمام الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتعليمية على جميع المستويات، وكذلك الأفراد، على استحداث أنشطة لترويج ونشر المعلومات ومساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ برامج من أجل تحقيق أحد أهدافها الأساسية: إحلال السلم في العالم،

وإذ تضع في اعتبارها أن السلم ليس عبارة عن غياب حالة الحرب فحسب، بل أن التكافل والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية وتحسين نوعية الحياة للجميع هي عناصر لا غنى عنها في إقامة مجتمعات سلمية،

وإذ تلاحظ ما حدث خلال السنتين الماضيتين من عمليات تحول سلمية وإيجابية لم يسبق لها مثيل في بلدان كثيرة،

١ - تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المقدم من الأمين العام وفقاً للقرار ١١/٤٤^(٢٥)؛

٢ - تعرب عن ارتياحها للأنشطة والبرامج المتعددة المستوحاة من المبادئ التوجيهية التي أعدها الأمين